المصطلح عند ابن مالك في كتابه "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ"

مصطفى طاهر الحيادرة❖

تاريخ تقديم البحث : ٢٠٠٦/٣/٢٠ تاريخ قبوله للنشر : ٢٠٠٧/١/١٧

Abstract

Search on terms concerning it's beginning, rules of coining, development, circulation and constancy is not an easy job but, at the same time, it may help us to draw up an idea to solve the terminology problem at the persent time. We can investigate old terms along with their establishing rules and the factors which have helped them to spread out in order to coin modern scientific terms.

This paper has been devoted to investigating terms aduced by Ibn Malek in his book "sharh Umdat El - Hafez wa idatu El- lafez"

It also presents an exposition of early phases of terms along with the sufferings which have accompanied them. Then is exposes Ibn Malek's role in serving the terms mentioned in his book

الملخص

البحث في المصطلح اللغوي والنحوي من حيث نشأته، وأسس وضعه، وتطوره وشيوعه، واستقراره أمر ليس باليسير، ولكنه في الوقت نفسه يمكن أن يساعدنا في وضع تصور لحل معضلة المصطلح في العصر الحديث من حيث إننا يمكن أن نستقرئ المصطلحات القديمة، والأسس التي بنيت عليها، والعوامل التي ساعدت على شيوعها؛ فتكون لنا عونا في وضع المصطلحات العلمية الحديثة، وبخاصة أن مصطلحات كل علم- كما يقال- هي مفاتيحه، واستقرار المصطلح علامة بارزة على رسوخ العلم وتأصله. ومما يدعو إلى البحث في المصطلحات التراثية أن المصطلح -كما يقول هادي نهر- "لا يلصق إلصاقا ولا يوجد إلا بعد التفكير فيه".١

وقد خصص هذا البحث للنظر في المصطلحات التي أوردها ابن مالك في كتابه (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ). وتناول البحث عرضا لبدايات المصطلح في علوم اللغة، وما رافق هذه البدايات من معاناة، ثم عرض لدور ابن مالك في المصطلحات التي أوردها في كتابه. ولما كانت معظم المصطلحات التي استعملها قد استقرت؛ فقد تركز النظر في المصطلحات التي لوحظ لابن مالك دور مميز فيها.

وفي مجال تعريفات المصطلحات وحدودها بدت عناية ابن مالك بالاحترازات التي تخرج ما ليس داخلا في الحد؛ وبما أن هذه السمة كانت من الوضوح في هذا الكتاب بمكان فقد استدعت وقوفا مطولا عنده يتناسب مع ظهورها وتميزها عنده.

ثم عرض البحث لمدى استقرار المصطلح عند ابن مالك في كتابه، وما داخل المصطلح عنده من تعدد أو خلط. وقبل تسجيل الخلاصة والنتائج رُصِد في البحث أبرز الآليات المتبعة في بناء المصطلح في الكتاب، وتجاوز الرصد ما وضعه ابن مالك من مصطلحات؛ لقلة تلك المصطلحات التي وضعها.

❖ أستاذ مساعد/ قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة إربد الأهلية/ الأردن

بين يدي الكتاب٢

كتاب "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ" هو كتاب يشرح فيه مؤلِّفه كتابا آخر مختصرا - من تأليفه هو - اسمه "عمدة الحافظ وعدة اللافظ"، ويتناول في هذا الكتاب موضوعات النحو وبعض موضوعات الصرف، ويكاد يغفل موضوعات اللغة والجوانب الصوتية.

ويسلك ابن مالك في هذا الكتاب فيه مسلك المعلم، فيحاول تقريب المادة إلى الذهن بأيسر الطرق. كما دل منهجه على دراسته العميقة وفهمه قابليات الطلبة وتجاربه الطويلة في ميدان التدريس.

ويعرض في الكتاب لآراء النحويين واختلافهم موافقا أو مخالفا؛ فقد يوافق البصريين تارة، وقد يوافق الكوفيين أو حتى أحد العلماء تارة أخرى، وتجده تارة يخالفهم جميعا؛ محتجا بأنه لا دليل على ما يذهبون إليه، أو أن رأيهم ضعيف بدليل كذا وكذا.

تعريف المصطلح:

لم تقدم لنا معاجم اللغة القديمة معاني محددة للفظة (المصطلح)، بل اكتفت بذكر صور النطق بها.٣

وفي العصر الحديث حدد مؤلفو المعجم الوسيط المعنى اللغوي لها بقولهم "اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف و- على الأمر:تعارفوا عليه واتفقوا... و- اتفاق طائفة على شيء مخصوص. ولكل علم اصطلاحاته".٤

أما في الاصطلاح فقد جاء عند الجرجاني أنه "عبارة عن اتفاق القوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول"،٥ وعند الكفوي "اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد".٦ وبذلك نلحظ أن مدار الحديث في الاصطلاح هو الاتفاق بين الجماعة، ثم تحديد اللفظ بدلالة تُستحضَر عند ذكر هذا اللفظ، وتخصيص هذا اللفظ بالدلالة التي تتفق عليها الجماعة.

بدايات المصطلح في علوم اللغة:

إن استخدام عالم من العلماء لمصطلح ما يستدعي الوقوف على بداية ظهور هذا المصطلح؛ ذلك أن البداية قد تمثل الأساس الذي قام المصطلح المستخدم عليه أو في ضوئه.

ويمكن أن تكون البداية في علوم اللغة -ومن ضمنها علم النحو- مع مصطلح (العربية)؛ إذ ينسب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله:"تعلموا اللغة العربية فإنها تشبب العقل، وتزيد في المروءة".٧.

ونقل عن كعب الأحبار أنه حكم بين عبد الله بن عباس ومعاوية حين اختلفا في فهم قوله تعالى (عين حمئة). فقال لهما:"أما العربية فأنتم أعلم بها، وأما أنا فأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء وطين".٨. يفهم من هذا أن مصطلح (العربية) يشير إلى العلم الذي يتناول الحديث عما يتعلق باللغة العربية من خصائص وسمات ونظم.

ومن المصطلحات الأولى مصطلح (النحو)؛ إذ يشير الزجاجي في (باب ذكر العلة في تسمية هذا

النوع من العلم نحوا) إلى أن زيادا ابن أبيه "وضع كتابا فيه جمل العربية، ثم قال لهم: انحوا هذا النحو؛ أي اقصدوه"٩. وعلّق على ذلك بقوله: والنحو القصد فسمّي بذلك نحوا.

والناظر في هذين المصطلحين من منطلق أنهما من أول- إن لم يكونا أول- ما وضع من مصطلحات النحو يجد أنه اعتمد في وضعهما على النقل والاشتقاق معا، فالعربية جاءت بهذه الصيغة المشتقة من لفظة (عرب) التي تشير إلى هؤلاء القوم، ثم نقلت من دلالتها اللغوية إلى دلالة اصطلاحية يقصد بها ما وضع في لغة العرب من علوم تتصل بأنظمة اللغة وخصائصها. وهذا الكلام يصدق في مصطلح (النحو) فهو مشتق ومنقول في آن؛ مشتق من الجذر (ن، ح، و) الذي يدل فعله على القصد، ومنقول من معناه المتمثل في فعل الأمر (انح) الذي أطلق للحث على هذا العلم. وربما لو كان اللفظ الذي أطلق غير هذا الفعل لوجدنا مصطلحا آخر غير هذا المصطلح هو الشائع، كأن يشيع مكانه القصد أو الوجهة أو الطرائق...الخ.

وإذا نظرنا في هذه المصطلحات مرة أخرى وجدنا أصحابها لا يعنيهم كثيرا بيان المفهوم وتحديده؛ إذ همهم في بداية الأمر أن يبحثوا عن أسرار هذه اللغة، شأنهم في ذلك شأنهم في أي علم في بداياته. ومن هنا كنا نجد الباحث يذكر المفهوم أو يشير إليه من دون إطلاق اسم وعنوان، أو مصطلح يعرف به ذلك المفهوم، ويبقى أمر المصطلح تاليا. فيشير سيبويه على سبيل المثال إلى مفهوم نحوي بقوله "اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً"١٠. فعلاوة على غرابة التعبير عن المفهوم، ترك المفهوم غفلا من لفظ يكون عنواناً له أو علامة عليه. ويقول منوهاً بمفهوم آخر:"هذا باب ما ينتصب فيه المصدر؛ كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه، على إضمار الفعل المتروك إظهاره؛ لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلا من احذر في الأمر:وذلك قولك: ما أنت إلا سيرا"١١.

ومن جهة أخرى وجدناه يقدم مصطلحات يعبر عن مفهوماتها إما بذكر أقسامها، كما في قوله: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"١٢. وإما من خلال الأمثلة كما في قوله: "فالاسم رجل وفرس وحائط "١٣. ومع هذا لا يخلو التعبير عن مفهومات بعض المصطلحات من محاولة وضع حد؛ كما في قوله في مفهوم مصطلح (الفعل): "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع "١٤.

وهكذا تظهر حقيقة معاناة الأولين في التعبير عن المفاهيم، وفي العنونة لها. والأمر بعد سيبويه أيسر والطريق بعده أمهد، فإذا كان سيبويه يتحدث عن مفهوم مصطلح (الاسم) بالتمثيل له -كما سبقت الإشارة- فالمبرد يقدم المفهوم على نحو نشعر معه بارتياحه؛ إذ يقول: "أما الأسماء فما كان واقعا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك. وتعتبر الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"١٥. وكذلك يفعل غيره؛ إذ يقدمه ابن كيسان بقوله: الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معانيها نحو رجل وفرس"،١٦ والزجاجي بقوله: "الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك"،١٧ والسيرافي- كما ينقل ابن يعيش- بقوله: "كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل".١٨

أما ابن مالك فربما يتجاوز في التعبير عن مفهوم المصطلح كل ما جاء عند سابقيه -وإن كان لا يتناقض معهم- وذلك بقوله في مصطلح (الاسم):"يعرف الاسم بتعريفه نحو (الرجل)، وتنوينه نحو

(زيد)، وبجره نحو (انتفعت بهذا)، وبندائه نحو (أيا مكرمان)، وبالإخبار عنه نحو (أنا مؤمن)".١٩ فقد أخذ منحى آخر في التعريف بالاسم بإشارته إلى العلامات التي تميزه عن غيره. وهذا أسلوب يلحظ أيضا عند تقديمه مصطلح (الفعل)،٢٠ وهكذا نلمح ما يمر به المصطلح من مراحل حتى يستقر بصورة واضحة جلية.

المصطلح في كتاب شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:

ابن مالك من علماء القرن السابع الهجري، وهذا يعني أنه قد مر على نشأة علم النحو ومصطلحاته ما يربو على خمسة قرون، وهي حقبة زمنية كافية لأن يستقر معظم مصطلحات النحو ومفاهيمها، ومع هذا وجدنا بعض الجوانب التي تميز فيها ابن مالك في تعامله مع المصطلحات ومفاهيمها.

دور ابن مالك في المصطلحات وتعريفاتها وحدودها:

بدا ابن مالك واعيا لمفهوم الاصطلاح ومفهوم الحد، فقد وردت لفظه الاصطلاح صريحة في كتابه عند حديثه عن مفهوم اسم الفاعل بقوله:" اسم الفاعل في الاصطلاح هو الصفة الصريحة..."٢١. وتكررت لفظة "الحد " في مواطن متعددة من كتابه؛ من مثل قوله: "حد المقصور.. وحد المنقوص "٢٢. و"حد الفاعل.."٢٣، غير أننا هنا سنتوقف عند دور ابن مالك في المصطلحات والحدود التي أوردها في كتابه :

أ. في المصطلح:

يلحظ المتتبع للمصطلحات عند ابن مالك في كتابه أن أكثر هذه المصطلحات التي يستعملها هي مما استقر عند سابقيه؛ فقد شكلت النصيب الأوفر من مصطلحاته، وفي ذلك إشارة إلى مدى ثبات مصطلحات النحو واستقرارها. ومن الأمثلة على هذه المصطلحات: النكرة، والمعرفة، والعلم، وأسماء الإشارة، والمبتدأ، والفاعل، والمنادى، والاستغاثة، والندبة، وغيرها.

وإلى جانب هذه المصطلحات التي يستعملها بصورتها التي وردت عليها دون تعليق، نجده أحيانا يحتج لتفضيل المصطلح الذي يتابعهم فيه، وذلك على نحو ما نجده في حديثه عن حروف التحضيض؛ إذ يقول "يقال حضّ فلان فلانا على الشيء إذا رغّبه في فعله، وحذّره من تركه، فإذا قيل حضّضه بالتشديد دلّ على تأكيد الحث والمبالغة في التحريض؛ فلذلك قيل حروف التحضيض لا حروف الحضّ".٢٤

ويلجأ ابن مالك إلى اختيار مصطلح لما شاع تقديمه عند القدماء بصورة المفهوم؛ وذلك بأن يشتق من السمة الأساسية في المفهوم مصطلحا يحمل المفهوم الذي قدمه السابقون. ومن ذلك مصطلح (الفعل المعتل) ففي حين يقول سيبويه "هذا باب ما كانت الياء والواو فيه لامات : اعلم أنهن لامات أشد اعتلالا وأضعف؛ لأنهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين"٢٥، ويقول المبرد :"هذا باب ما اعتل فيه موضع اللام.. وذلك قولك:غزا يغزو، وعدا يعدو، ولها يلهو"٢٦، نجد أن ابن مالك يقول : ويسمى الفعل معتلا إن كان آخره ألفا كيخشى أو ياء كيرمي أو واوا كيدعو"٢٧. وينزع إلى فصل ما يلحق بمصطلح معين، وتمييزه عن الأصل بتعديل ما على نحو تمييزه الجمع عما يلحق به بقوله:"ومن

المحمول على جمع المذكر السالم وليس جمعا (أولو كذا) بمعنى أصحاب كذا، والمانع من كونه جمعا أنه لا واحد له من لفظه، وإنما واحده (ذو) بمعنى صاحب"٢٨. نجد هذا عند ابن مالك في حين لا يكلّف سيبويه بالتفريق بين الجمع والمحمول عليه، فهو يقول "هذا باب من الجمع بالواو والنون"٢٩، ويقول في موطن آخر :"هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون بالجر والنصب"٣٠. ونلمح بدايات هذا التمييز عند المبرد بقوله "وكل ما كان على وزن المسلمين فالوجه فيه أن يجري هذا المجرى وإن لم يكن في الأصل جمعا.. فمن ذلك عشرون وثلاثون".٣١.

وهنا نلمح ميله إلى الدقة في التعامل مع المصطلح؛ الأمر الذي دعاه إلى استبدال مصطلحات جديدة بمصطلحات شاعت عند غيره من العلماء، فهو يتوقف عند الواو الكائنة بمعنى (مع) عند ابن يعيش،٣٢ ويختار مصطلح (واو المصاحبة) بدلا منها.٣٣ وربما علل لهذا الاستبدال على نحو ما نجده في استبداله مصطلح (ما التوقيتية) بمصطلح (ما المصدرية) في مواطن محددة، وذلك حين يعلّق على (ما دمت) في قوله "وأوصاني بالصلاة مادمت حيا".(يقول :والتعبير عنها بالتوقيتية أجود من التعبير عنها بالمصدرية؛ لأن كل توقيتية مصدرية وليست كل مصدرية توقيتية، وعلامة التوقيتية أن يصلح في موضعها (مدة) مضافة إلى مصدر الفعل الذي وصلت به كقولنا في (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا)؛ أي مدة دوامي حيا"٣٤.

ويختار ابن مالك مصطلح (همزة النقل) بدلا من (همزة التعدية) التي يشير ابن يعيش إلى مفهومها بقوله: "فإذا أردت أن تعدّي ما كان لازما غير متعد إلى مفعول كان ذلك بزيادة أحد هذه الحروف الثلاثة وهي الهمزة و...، فأما الأول وهو زيادة الهمزة في أوله نحو ذهب وأذهبته، وخرج وأخرجته "٣٥. يقول ابن مالك: "همزة النقل هي التي تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدي لمفعول واحد، ومن التعدي لواحد إلى التعدي لاثنين ومن التعدي لاثنين إلى التعدي لثلاثة".٣٦.

وربما يتدخل الجانب القيمي في اختيار ابن مالك مصطلحا محددا دون آخر، على نحو ما نجده في اختياره مصطلح (لغة يتعاقبون)، بعد أن شاع قبل ذلك مصطلح (لغة أكلوني البراغيث) الذي يستخدمه سيبويه في مواضع متعددة من كتابه، مثل قوله "... فإن قلت ضربت وضربوني قومك نصبت إلا في قول من قال :أكلوني البراغيث "٣٧. وواضح ما في استعمال سيبويه هذا المصطلح من كراهية لهذه اللغة، وتحقير لها حتى اختار هذا المصطلح الذي يمثل نظرة دونية لها. ويذكرها ابن يعيش على سبيل الشرح دون أن يقيدها بمصطلح وذلك قوله:" وإذا جرى ذكر قوم قلت:أكرموني إخوتك، ومثله قوله تعالى (وأسروا النجوى الذين ظلموا) في أحد الوجوه، ومثله قوله تعالى "ثم عموا وصموا كثير منهم " فالذين ظلموا بدل من المضمر، وكذلك كثير، وهذا بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة".٣٨ ويقدم ابن مالك هذا المصطلح (لغة يتعاقبون) بقوله: "ويجوز على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) أن يجمع الظاهر جمع مذكر سالما إن كان المرفوع جمع مذكر عاقل، فيقال :مررت برجل صالحين بنوه"٣٩. وكان قد استخدمها قبل ذلك بوصفها لغة قوم بقوله:" فإن لم يتم الكلام بهما (الألف والواو) فهما علامتان؛ لكون الفاعل بعدهما مثنى أو مجموعا، كقولك على لغة بعض العرب:يذهبان الزيدان أو يذهبون الزيدون، ومنه قول النبي عليه السلام (يتعاقبون فيكم ملائكة)٤٠.

وإضافة إلى مصطلح(لغة يتعاقبون) ثمة مصطلحات أخرى؛ ربما كان ابن مالك من أوائل الذين استخدموها-إن لم يكن هو الذي أوجدها- من ذلك مصطلح (مسمّى الفاعل) الذي يشير إلى (الفعل المبني للمعلوم)، في مقابل (ما لم يسم فاعله)، فهو يقول في معرض حديثه عن الشروط الواجب

توافرها لصياغة فعل التعجب: "واحترز بـ (مسمى الفاعل) أو كمسماه من فعل ما لم يسم فاعله فإنه لا يتعجب منه".٤١ وهذا المصطلح لم يلحظ عند سابقيه، وخلت منه كتب شارحي ألفية ابن مالك الذين يتوقع منهم أن يتابعوه في المصطلحات التي استخدمها؛ كما حصل مع ابن عقيل حين تابع ابن مالك في استعمال (همزة النقل)٤٢.

وظهر لون من استخدام الحمل في المصطلح الذي يختاره؛ من ذلك مصطلح (النائب عن الفاعل). وأغلب الظن أنه من ابتكار ابن مالك، فبعد أن كان المبرد يسمّيه "المفعول الذي لا يذكر فاعله"،٤٣ ويسميه الزجاجي "ما لم يسم فاعله"؛٤٤ يأتي ابن مالك ليفرد له بابا تحت عنوان (النائب عن الفاعل)، ثم يقول: "الفعل مخبر به فلا بد من مخبر عنه إما فاعل وإما نائب عنه، ويجب للنائب عنه ما وجب له من الرفع وتوقف الفائدة عليه وتقدم المسند إليه".٤٥

ويبدو أن لفظة النيابة قد استهوت ابن مالك فهو يستعملها في تقديم غير مصطلح في كتابه، من مثل النائب عن الضمة بقوله: "فبدأت بما ينوب عن الضمة وهي الواو والألف والتون"،٤٦ ونيابة لفظ المثنى عن لفظ الجمع بقوله عند حديثه عن قوله تعالى:(ثم ارجع البصر كرتين) :"فناب لفظ التثنية عن لفظ الجمع، كما ناب لفظ الجمع عن لفظ التثنية في قوله تعالى (فقد صغت قلوبكما)"٤٧. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك: النائب عن الفتحة٤٨، والنائب عن الكسرة٤٩.

وثمة صورة أخرى لحمل مصطلح على آخر نجدها في استخدام ابن مالك مصطلح (عديل الظرف) الذي يقصد به شبه جملة الجار والمجرور؛ نجد ذلك في تعليقه على الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بقوله: "لا خلاف في منع الفصل بالظرف وعديله إذا تعلقا بغير فعل التعجب؛ نحو: ما أصلح معطيك عند الحاجة، وما أنفع آمرك بمعروف"،٥٠ مع أنه يستعمل مصطلح (عديل الظرف) جنبا إلى جنب مع الجار والمجرور دون أن يفاضل بينهما، ولكنه يلمح هذا التقارب بين الجار والمجرور والظرف فحمل الأول على الآخر.

ونجد عنده نوعا من المصطلحات المترابطة بالتقابل من مثل استخدامه مصطلحي الإخبار التام والإخبار الناقص، فيقول ابن مالك: "... الإخبار عن الشيء على ضربين: إخبار ناقص وهو أن يخبر عن اللفظ بما هو له دون معناه كقولك (زيد) ثلاثي، و(ضرب)مفتوح الآخر، و(من) حرف جر، وإخبار تام: وهو أن يخبر عن اللفظ بما هو لمعناه كقولك: زيد كاتب، والعلم نافع، والجهل ضار؛ فبهذا النوع من الإخبار يستدل على الاسمية لأنه لا يصلح لما ليس باسم".٥١

ب- دور ابن مالك في الحدود والتعريفات:

إذا كانت معظم المصطلحات قد استقرت منذ نشأة النحو حتى عصر ابن مالك، واستقرت مفاهيمها؛ فإن حد ابن مالك وتعريفه لها أخذ منحى يكاد لا يلحظ عند سابقيه. ويتمثل هذا المنحى بالمظهر الاحترازي الذي اختطه ابن مالك لنفسه؛ فكثيرا ما نجده يقول: واحترزت بكذا من كذا. ومن ذلك تقديم الموصول بقوله:"الموصول: "الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، وما أشبهها في المعنى والافتقار إلى الوصل بجملة خبرية مشتملة على ضمير لائق بالمعنى؛ نحو جاء الذي كرم أبوه.."٥٢، ثم تعليقه على ذلك بقوله:"وقيدت الجملة الموصول بها بخبرية احترازا من جمل الطلب فإنها لا يوصل بشيء منها؛ إذ لا فائدة في ذلك. وقيدت باشتمالها على ضمير احترازا من الجمل التي تضاف إليها حيث وإذ وإذا فإنها عارية من ذلك"٥٣. وكذلك في تعريفه للاسم النكرة بقوله: "الاسم النكرة هو الدال على

معنى شائع في جنسه وعلامته في اللفظ قبول (أل) مؤثرة في المعنى"٥٤. ثم تعليقه على ذلك بقوله:"واحترزت بكون (أل) مؤثرة في المعنى من العَلَم المنقول من صفة أو مصدر كحارث وفضل؛ فإنه قابل لأل إلا أنها لا تؤثر في معناه، بل مدلول حارث والحارث، وفضل والفضل سواء".٥٥

ولا يعني ذلك أن القدماء لم يكونوا يحترزون، ولكن ما شاع عند ابن مالك من التنبيه على الاحتراز في تقديم الحد أو التعريف لم يشع عند غيره بهذه الصورة.

وينص ابن مالك على الحد في مواطن متعددة لا تخلو من الاحتراز، من مثل قوله في باب المنقوص والمقصور: "فحد المقصور: الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة كالفتى، وحد المنقوص: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة تلي كسرة كالقاضي، فاحترز بالاسم من يخشى ويرمي ونحوهما من الأفعال، وبالمعرب من نحو إذا والذي. واحترز باللزوم من نحو:رأيت أخا زيد وبني عمرو. واحترز بكون ياء المنقوص تلي كسره من نحو جُدي وثِني"٥٦.

واحتراز ابن مالك وقع في بعض المواطن في غير محله؛ إذ نجده عند توضيحه لمفهوم الاسم يقول:وتنوينه -الاسم- يعم تنوين الصرف كـ (رجل)، وتنوين التنكير كـ(صه)، وتنوين التعويض كـ(حينئذ)، وتنوين المقابلة كـ (أذرعات)، فهذه الأربعة مختصة بالأسماء".٥٧

ثم يقول محترزا فلو قيل بالتنوين بدل (تنوينه) لدخل تنوين الترنم".٥٨ وهذا الاحتراز الذي يقدمه ابن مالك لا يعدو أن يكون أحد أمرين: الأول أن يكون الاسم معرفا قبل التنوين، وعندها لا يكون التنوين مميزا للاسم، أو أن يكون التنوين شاملا تنوين الترنم خلافا للاحتراز؛ إذ لا يختلف تعريف (التنوين) بأل عن تعريفه بالإضافة في ما يقدمه من تحديد في هذا الموطن. وخير من تقديم ابن مالك ما يقدمه ابن يعيش حين يقول:"ومن خواص الاسم (التنوين)، والمراد بالتنوين ههنا تنوين التمكن؛ نحو رجل وفرس وزيد وعمرو، ولا يكون ذلك إلا في الأسماء فهو من خواصها؛ لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الأسماء، فلذلك كان خصيصا بها، ولم يرد مطلق التنوين. ألا ترى من جملة التنوين تنوين الترنم، ولا تمتنع الأفعال منه".٥٩

ومن ذلك تقديم ابن مالك لحد المبتدأ بقوله: "المبتدأ هو المجرد من العوامل اللفظية مخبرا عنه، أو وصفا مسندا إلى تال يقوم مقام خبره".٦٠ ثم تعقيبه على ذلك بقوله:"وتصدير حد المبتدأ بالمجرد أولى من تصديره بالاسم المجرد؛ لأن المبتدأ المخبر عنه قد يكون غير اسم نحو (وأن تصوموا خير لكم)"٦١، وهذا التقديم لابن مالك بحاجة لإعادة نظر، إذ تؤول هذه العبارة بمصدر، ولولا ذاك لم يسغ وقوعها مبتدأ.

وبإعادة النظر في تعامل ابن مالك مع المصطلحات نلحظ تميزه في تقديم تعريف مفهوم المصطلح متجاوزا في ذلك ما جاء عند سابقيه -وإن كان لا يتناقض معهم -ففي مصطلح المبتدأ سالف الذكر نجد سيبويه يقدمه دون تعريف لمفهومه٦٢. ويكتفي المبرد بتقديم الابتداء بالتمثيل، وذلك قوله "فالابتداء نحو قولك:زيد. فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت (منطلق)، أو ما أشبهه صح معنى الكلام".٦٣ ويقدمه الزجاجي بذكر حالته الإعرابية بقوله:"اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع"٦٤.

وإلى جانب ذلك وجدنا ابن مالك يقدم بعض مفاهيم المصطلحات بذكر عناصرها على نحو تقديمه لمصطلح (الموصول) بقوله: "الموصول: الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما وما أشبهها في المعنى".٦٥ ومصطلح (اسم الإشارة) بقوله:"اسم الإشارة: ذا وذاك وذي وتيك ومثنياتها وذلك وتلك وأولاء وأولئك

وهنا وهناك وهنالك ونحوها مما وضع لمسمى وإشارة إليه "٦٦.

وقد يقدم المصطلح بذكر المثال عليه من مثل مصطلح (تنوين الترنم)، إذ يقول:"تنوين الترنم كقول الشاعر:

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن"٦٧

ويعرف بعض المصطلحات تعريفا، سالبا وذلك نحو تعريفه مصطلح (ضمير الغائب) بقوله: "المضمر ما دل على مسمى مشعرا بحضوره أو غيبته، فالمشعر بالحضور ما لمتكلم، وما لمخاطب، والمشعر بالغيبة ما سواهما".٦٨ وكذا في تعريفه للحرف بقوله: "ويعرف الحرف بخلوه من علامات الأسماء والأفعال"٦٩. أو قد يترك المصطلح دون حد أو تعريف على نحو ما يصنع في مصطلحات: لا النافية للجنس٧٠ والمنادى٧١ والاستغاثة٧٢.

مدى استقرار المصطلح عند ابن مالك في كتابه:

تقدم آنفا أن المصطلحات النحوية اتسمت بقدر كبير من الاستقرار منذ نشأتها حتى عصر ابن مالك، ولكن ثمة مصطلحات محددة قد توصف بأنها لا يصدق عليها ما يصدق على غيرها. وقد لوحظ مثل هذا في استخدام ابن مالك غير مصطلح للمفهوم الواحد؛ كما هو الحال في مصطلح جمع المذكر السالم، ومصطلح جمع المؤنث السالم؛ إذ يستعمل مصطلح جمع المذكر السالم مرة، وجمع السلامة المشبه بالمثنى مرة أخرى، وجمع التصحيح في موطن ثالث. فهو يقول عند حديثه عما ينوب عن الضمة في الرفع:وذكرت للواو موضعين:أحدهما جمع المذكر السالم وما حمل عليه٧٣". ونجده يقول في موطن آخر" صيغة جمع السلامة المشبه بالمثنى"٧٤. ويعلّق على ذلك بقوله: "صيغة جمع السلامة يعم المذكر كالزيدين، والمؤنث كالهندات، فخلصت المذكر بأن قلت (المشبه بالمثنى)؛ لأن المذكر من جمعي السلامة يشبه المثنى في إعرابه بحرفين"٧٥. وعند حديثه عن التصغير نجد قوله:"ويدخل في جمع القلة جمعا التصحيح كقولك في ضار بين وضاربات:ضويربون وضويربات "٧٦.

وكذا بالنسبة لجمع المؤنث السالم، إذ نجده يقول في حديثه عن علامات النصب:"وقولي:والكسرة في الجمع بالألف والتاء الزائدتين، وما حمل عليه؛ أي والكسرة أيضا تدل على النصب نيابة عن الفتحة، وذلك في جمع بألف وتاء زائدتين ومحمول عليه، وأطلق الجمع ولم يقيد بكونه لمؤنث لأنه قد يكون لمذكر"٧٧. وكان قد استخدم قبل ذلك مصطلح جمع المؤنث السالم للدلالة على المفهوم ذاته٧٨.

وربما كان مثل هذا التنوع بالتعبير بهذه المصطلحات عن مفهوم واحد آتيا من التنوع باستعماله لدى القدماء، فهذا المبرد يختار له مصطلح الجمع الصحيح بقوله:"فإن جمعت الاسم على حد التثنية ألحقته في الرفع واوا ونونا... وهو الجمع الصحيح"٧٩. وهذا الزجاجي يسميه الجمع المسلم وذلك بقوله:"ورفع الجمع المسلم بالواو مثل:الزيدون والعمرون، ونصبهم وخفضهم بالياء نحو قولك:الزيدين والعمرين"٨٠.

وربما حدث خلط في استعمال المصطلح عند ابن مالك مقارنة بما كان عند سابقيه، على نحو ما نجد في استعماله لمصطلحي هاء التأنيث وتاء التأنيث للدلالة على مفهوم واحد؛ ففي حين يستعمل سيبويه هاء التأنيث للدلالة على التاء المربوطة، وتاء التأنيث للدلالة على التاء المبسوطة،٨١ ويتحدد الفرق بينهما عند المبرد وفقا لصورة النطق بها وصلا ووقفا بقوله: "وأما التاء فتزاد علامة للتأنيث في

قائمة وقاعدة، وهذه التاء تبدل منها الهاء في الوقف"،٨٢ نجد ابن مالك يستعملهما بمفهوم واحد وكذلك قوله :إلا أن هاء التأنيث وألفه الممدودة والألف والنون المزيدتين بعد أربعة فصاعدا لا يحذفن في التصغير ولا يعتد بهن فنبهت بذلك على أن نمرقة وخنفساء وعقربان، يقال في تصغيرهن :نميرقة وخنيفساء وعقيربان"٨٣ ثم يقول في موضع آخر :"ثم قلت ولا تحذف تاء التأنيث مما هي فيه مطلقا، فنبهت بذلك على ثبوتها في الثلاثي والرباعي والخماسي؛ كقولك في تمرة ونمرقة وسفرجلة: تميرة ونميرقة وسفيرجة"٨٤ فهو في هذين النصين يستخدم هاء التأنيث مرة، وتاء التأنيث أخرى للدلالة على ما نسميه التاء المربوطة.

أما فيما يخص مفاهيم المصطلحات فمن نافلة القول أنها كانت مستقرة قبل ابن مالك، وكان دور ابن مالك في تعريف مفهوماتها وحدّها. ونظرا لأن تعريف المصطلح الواحد لا يتكرر في العادة أكثر من مرة لم يلحظ أي اختلاف يذكر في تقديم مفاهيم المصطلحات أو تعريفاتها وحدودها، وإن كان ثمة تغير في تقديم المفهوم بين النص الذي يشرحه والشرح؛ على نحو ما نجده في تقديمه لمفهوم النكرة، فهو في النص المشروح يقول: "فالنكرة ما سوى المعرفة"،٨٥ ثم يقول في الشرح:"هو الدال على معنى شائع في جنسه وعلامته في اللفظ قبول (أل) مؤثرة في معناه أو وقوعه موقع ما هو كذلك".٨٦

الخلاصة

من المسلم به أن المصطلح لا بد أن يمر بمراحل حتى يستقر، وهذه المراحل التي يمر بها تعمل على تعديله وتوضيحه وإقراره، أو استبدال غيره به.

وقد ظهر من دراسة المصطلح في كتاب شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ما يأتي:

١. الكتاب متخصص في النحو ولذلك جاءت جل مصطلحاته نحوية، ثم تلتها المصطلحات الصرفية، وقد ندرت المصطلحات اللغوية والصوتية. وهذا واضح جلي في الكتاب.

٢. تابع ابن مالك سابقيه في كثير من المصطلحات، ومع هذا فقد أسهم في بروز مصطلحات جديدة ربما كان بعضها من ابتكاره من مثل الإخبار التام، والإخبار الناقص، والنائب عن الفاعل، ولغة يتعاقبون، وعديل الظرف.

٣. تميّز ابن مالك في تقديمه مفاهيم المصطلحات بالإشارة إلى الاحترازات التي دفعته إلى اختيار ألفاظ محددة دون غيرها في التقديم، ولكنه في بعض هذه الاحترازات لم يتمكن من الوصول إلى طلبته على نحو ما جرى عندما حاول تقديم علامات الاسم.

٤. وقع ابن مالك في بعض مظاهر التعدد في المصطلح للمفهوم الواحد على نحو ما حدث في جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم.

٥. يلحظ أن المصطلحات عنده كانت تتسم بالإيجاز إلى حد كبير؛ فأغلبها تتكون من كلمة أو كلمتين وقل أن يصل المصطلح عنده إلى ثلاث كلمات.

مراجع البحث:

١. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ط٤، ١٩٨٢.

٢. التعريفات، علي الجرجاني، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٨.

٣. الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق علي الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤.

٤. شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة دار السعادة، ط١٤، ١٩٦٤.

٥. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين بن مالك، تحقيق عدنان الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٧.

٦. شرح المفصل، ابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، د.ت.

٧. الصحاح، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين.

٨. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، د.ت.

٩. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، نشره برجشتراسر، مكتبة الخانجي، ١٩٣٣.

١٠. كتاب سيبويه، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٩٨٨.

١١. الكليات، الكفوي، تحقيق عدنان الدرويش ورفيقه، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٢.

١٢. لسان العرب، ابن منظور المصري، بيروت: دار صادر، د.ت.

١٣. المصطلح اللغوي عند ابن جني من خلال الخصائص، هادي نهر، بحث مقدم إلى مؤتمر النقد الأدبي الخامس، جامعة اليرموك، ١٩٩٤.

١٤. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ورفاقه، ط٢.

١٥. المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

الهوامش:

١) المصطلح اللغوي عند ابن جني من خلال الخصائص، هادي نهر، بحث مقدم إلى مؤتمر النقد الأدبي الخامس ١٩٩٤، جامعة اليرموك، ص٣.

٢) ولد ابن مالك سنة ٦٠٠هجري تقريبا في مدينة جيان بالأندلس، ثم رحل إلى الشرق ونزل بالقاهرة، ثم رحل إلى الحجاز ثم قدم دمشق ثم حلب وحماة، ثم عاد فاستوطن دمشق، وشاع أنه لا يعرف له شيخ، لكن الراجح أنه أخذ عن عدد من العلماء أبرزهم أبو علي الشلوبين وابن يعيش، وبرع حتى أصبح يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف وأثنى عليه كثير من العلماء الذين جاؤوا بعده، وقد صنف العديد من المؤلفات في النحو والصرف واللغة والقراءات والعروض؛ حصر منها محقق الكتاب خمسين مصنفا وكانت وفاته سنة ٦٧٢ هـ. انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين بن مالك، تحقيق عدنان الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٧.

٣) انظر: الصحاح مادة (صلح)، ولسان العرب مادة (صلح).

٤) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ورفاقه، ط٢، مادة (صلح).
٥) التعريفات، علي الجرجاني، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٨، ص٢٨.
٦) الكليات، الكفوي، تحقيق عدنان الدرويش ورفيقه، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٢، ص١٢٩.
٧) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ص١٣.
٨) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، نشره برجشتراسر، مكتبة الخانجي، ١٩٣٣، ج٢، ص ٣٠٣ والآية ٨٦ من سورة الكهف.
٩) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ط٤، ١٩٨٢، ص٨٩.
١٠) كتاب سيبويه، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٩٨٨، ج١، ص١٦٤.
١١) كتاب سيبويه، ج١، ص٣٣٥.
١٢) كتاب سيبويه، ج١، ص١٢.
١٣) كتاب سيبويه، ج١، ص١٢.
١٤) كتاب سيبويه، ج١، ص١٢.
١٥) المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عضيمة، بيروت: عالم الكتب، ج١، ص٣.
١٦) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص٥٠.
١٧) الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق علي الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤، ص١.
١٨) شرح المفصل، ابن يعيش، بيروت، عالم الكتب، ج١، ص٢٢.
١٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٩٦.
٢٠) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٠٤.
٢١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٦٧١.
٢٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١١٣.
٢٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٨٠.
٢٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٣١٥.
٢٥) الكتاب، سيبويه، ج٤، ص٣٨١، والأمثلة التي يوردها سيبويه جميعها من الأفعال المعتلة.
٢٦) المقتضب، ح١، ص١٣٤.
٢٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١١٥.
٢٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٢٠.
٢٩) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص٤١٠.
٣٠) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص٣٩٠.
٣١) المقتضب، ج٣، ص٣٣١.
٣٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٢، ص٤٨.

٣٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٣٣٧.
❖ سورة مريم، الآية٣١.
٣٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٢٠٠.
٣٥) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٧، ص ٦٤، ٦٥.
٣٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٢٥٠.
٣٧) الكتاب، سيبويه، ج١، ص٧٨، وانظرص١٩، ٢٠، وج٢، ص ٤٠، ٤١.
٣٨) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٣، ص٦٩، والآيتان على الترتيب ٣ من سورة الأنبياء، و٧١ من سورة المائدة.
٣٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ٥٤٠، ٥٤١.
٤٠) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٢٨، ١٢٩.
٤١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٧٤٤.
٤٢) انظر:شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة دار السعادة، ط١٤، ١٩٦٤، ج١، ص٤٥٢، ٤٥٤.
٤٣) المقتضب، ج٤، ص٥٠.
٤٤) الجمل في النحو، الزجاجي، ص٢٦.
٤٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٨٣.
٤٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٨.
٤٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٢٥، والآية ٤ من سورة التحريم.
٤٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٣١-١٣٣.
٤٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٣٤-١٣٧.
٥٠) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٧٥٢.
٥١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٠١، ١٠٢.
٥٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٤٧.
٥٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٤٩.
٥٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٣٧.
٥٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص ١٣٧-١٣٨.
٥٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١١٣.
٥٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٩٧.
٥٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٩٩.
٥٩) شرح المفصل، ابن يعيش، ج١، ص٢٥.
٦٠) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٦٥.
٦١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٥٨ والآية ١٨٤ من سورة البقرة.
٦٢) انظر مثالا لذلك:كتاب سيبويه، ج١، ص٢٣.
٦٣) المقتضب، ج٤، ص١٢٦.
٦٤) الجمل في النحو، الزجاجي، ص٣٦.

٦٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٤٧.
٦٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٥٠.
٦٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٩٨.
٦٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٤٢.
٦٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٠٦.
٧٠) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٢٥٤.
٧١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٢٧٥.
٧٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٢٨٦.
٧٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١١٨.
٧٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٩٠٦-٩٠٧.
٧٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٩٠٧.
٧٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٩٦١.
٧٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٣٢.
٧٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١١٨.
٧٩) المقتضب، ج١، ص٥.
٨٠)الجمل في النحو، الزجاجي، ص٩.
٨١) انظر: كتاب سيبويه، ج٣، ص٢٢٠ وما بعدها.
٨٢) المقتضب، ج١، ص٦٠.
٨٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٩٥٦.
٨٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٩٥٨.
٨٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٣٧.
٨٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص١٣٧.